

القاهرة

مجلس بلا أساطين مبارك: متى يقع الصدام؟

كان المشهد في الجلسة الطويلة لمجلس الشعب المصري أمس معبراً. بين النوم العميق للنواب الجدد ومحاولات خروج آخرين عن النص المكتوب للقسم الدستوري، كان «الإخوان المسلمون» يضعون اللبنة الأولى لمرحلة حكمهم

«الإخوان» في السلطة: حلم وواقعية وكوميديا

وانك عبد الفتاح

النائب السلفي تلغثم. حاول أن يسير على خطى زملاءه وأضافوا عبارة إلى قسم مجلس الشعب، لكنه أسقط من عبارة «بما لا يخالف شرع الله»، أهم كلمة، وهي «لا»، وذلك في أول خروج عن النص قاده سلفيون في استعراض لإعلان الوجود تحت قبة لم يحملوا بالاقتراب منها، وقامت تنظيماتهم في الأساس على تكفيرها واعتبارها من رموز «دولة الكفر». الخطأ لم يكن الكوميديا الوحيدة طبعاً، لكنه كان تعبيراً عن مفارقات ميزت أول مجلس بدون أساطين الخبرة والاحتراف بحكم احتكارهم للبرلمانات، وسيطرتهم على طوقسه. السلفيون يعثرون عن هشاشة التوافق بين الديمقراطية ونظرتهم إلى الإسلام، كما أن نواباً من الثورة أعربوا عن شعورهم ببعيد المسافة بين النائب والثائر بارتداء وشاح أصفر مكتوب عليه «لا للمحاكمات العسكرية»، وخرجوا عن نص القسم بعبارة من نوع «... واستكمال أهداف الثورة» أو «... والحفاظ على حق الشهداء». الأكثر التزاماً بالنص كانوا نواب «الحرية والعدالة». اتجاه على ما يبدو سيتسع لحزب «الإخوان» الذي سيكون ملتزماً بالنصوص ليعبر عن حالة وسط تنقذه فيها النصوص. سعد الكتاتني الذي فاز برئاسة المجلس، رفض الخروج عن اللائحة بعدما طلب منافسه (من حزب الوسط) عصام سلطان أن يتحدث كل مرشح إلى المنصب، وهو اعتداد بواقعية تقوم على تطبيق النصوص بحدأفيريها، فد «الإخوان» هم أكثر التزاماً بنص الإعلان الدستوري أكثر من المجلس العسكري نفسه، كما أنهم رغم تأكدهم من فوز مرشحهم، إلا أنهم أصروا على الالتزام بلائحة وضعت في مجلس تحسم مناصبها بل وكتلتها الأساسية بالتعيين.

كلمة الكتاتني لم تخرج عن النص، لكنها أثبتت «واقعية» تقف في منتصف المسافة بين العسكر والشهداء، ليحتل «الإخوان» موقع الوسط في هندسة الفراغ السياسي الجديد. هنا أصبح «الإخوان» مركز واقعية جديد، تطوق كوادهم مبنى مجلس الشعب لحمايته من التظاهرات، وينعم نوابهم بالتجوال في بهو المبنى العتيق وممراته. التجوال يعبر عن انتصار رحلة طويلة، هي الأطول في تاريخ السياسة المصرية؛ ثمانون عاماً عبر فيها «الإخوان» من الهامش إلى المركز، وقفزوا إلى منصة أول مؤسسة تكتمل بعد الثورة. الرحلة تتوازى مع رحلة البرلمان المستمرة منذ 1866، لكنها بدت أمس كأنها التجربة الأولى. فالاستبداد يأكل الزمن والخبرات، ويلقي بها في دوامة الفراغ السياسي.

لا تقاليد ولا تفكير جديد، إنها خطوط مرسومة يحاول النواب الجدد محاذاتها لبيدوا كأنهم أهل لملء الفراغ الذي احتلته حاشية حسني

مبارك 30 عاماً. بين الفراغ السياسي والفراغ السلطوي، ليس هناك أقدر من «الإخوان» على تأدية دور يثير الجدل: هل يريدون وراثة دور «الحزب الوطني»؟ هل يلعبون لتغيير الدولة المصرية من أعلى بعدما مهّدوا الطريق من أسفل؟ إجابات «الإخوان» تميل إلى أنهم ليسوا في اتجاه تحقيق حلم لثمانين عاماً بدولة الخلافة، لكنهم يميلون إلى القيام بدور آخر يمنحون فيه لقواعدهم ميزة بديلة، وهي أنهم مثلاً «الحزب الكبير الذي استكمل الثورة». هل يمكن أن تكتمل الثورة بدون تغيير قواعد السلطة؟ بدون تحقيق العدالة؟ بدون خيال لا يستسلم للواقعية الثقيلة؟

الواقعية تقول إن العسكر و«الإخوان» سيتفان لإعادة بناء ديكتاتورية قلبها عسكري وواجهتها دينية. إنها معادلة تجديد الدولة التسلطية. الثورة تعني أن هناك قوانين جديدة لا تجعل الواقعية تنتصر انتصاراً كاسحاً. لم تعد مقبولة دولة يديرها عسكر مقتنعون بالمدنية ويضعون شعباً في حالة طوارئ 30 عاماً كاملة. لهذا تبدو محاكمة مبارك ونظامه، في موازاة

قضى السلفيون سنواتهم في تكفير فكرة البرلمان قبل مقاعده (اسماء وجيهه - رويترز)

بداية أعمال مجلس الشعب، مهمة في طريق إعادة البناء. المحاكمة وصلت إلى مرحلتها الكوميديا مع مرافعة محامي مبارك، فريد الديب. أوهام فريد الديب تكمل الفيلم الكوميدي الذي كتبه سيناريست السلطة.

السيناريست كتب لكل دوره على طريقة السينما التقليدية، وفريد الديب اندمج في الدور كأنه ممثل

يعلن عن نفسه بطريقة «أوفر اكتينغ» (اندماج أكثر من اللزوم في دوره) كما يسميها أهل التمثيل. الأديب أكثر احترافاً في كوميديا السلطة من جوقة انطلقت في الفضائيات بشعار «الجيش حمى الثورة». وحتى إذا كان هذا صحيحاً، فهل هذا يبزر جرائم ما بعد إزاحة مبارك؟ هل هذا يبزر محاولة إعادة بناء ديكتاتورية جديدة

عبر العسكر؟ الديب مضحك لكن جوقة المجلس العسكري مثل الدواء المنتهي الصلاحية، يوهم بالعلاج بينما يحمل الموت.

ما كل هذا النفاق؟ يمكنهم أن يعلنوا تأييد المجلس العسكري وديكتاتوريته الجديدة بدون أن يتهموا المختلف معهم بالعمالة والخيانة والتخريب. لكنهم مخلصون، فالديكتاتورية

الجيش يسلم مجلس الشعب سلطتي التشريع والرقابة

المؤيدة للاقتراح، وتدخل عدد من النواب المستقلين لتهدئة الأجواء.

في المقابل، حاول عدد من نواب «الإخوان» تهدئة هيئتهم البرلمانية، التي ظلت تردد أثناء كلمة سلطان، «أسكت... أسكت»، بينما صرخ نائب آخر في وجه أعضاء الإخوان «أنتم الحزب الوطني الجديد».

جلسة يوم أمس بدأت بالوقوف دقيقة صمت تحية لأرواح شهداء الثورة، ونحية للمصابين. وقال أكبر الأعضاء سناً، الذي ترأس الجلسة حسب اللائحة الداخلية للمجلس، إن «دماء الشهداء هي التي صنعت هذا اليوم وسطرت بدمائهم الزكية شهادة ميلاد لحرية كل المصريين وكرامتهم، وكذا كل الشكر والتقدير والرحابة والإجلال لمصابي الثورة الذين خاطروا بأنفسهم من أجل كرامة مصر».

بدورهم، النواب الجدد أدوا اليمين الدستورية أمام رئيس الجلسة، وتعهدوا الحفاظ على النظام الجمهوري، واحترام الدستور، رغم أن أولى مهام البرلمان الجديد هي إلغاء الدستور القائم وإعداد دستور جديد للبلاد.

وفي السياق، أدخل عدد من النواب المنتهين إلى حزب «الأصالة والبناء والتنمية» الإسلامي (سلفي)، تعديلاً على اليمين الدستورية. وأضافوا في نهايته «بما لا يخالف شرع الله»، ما أثار جدلاً داخل الجلسة، إلا أنهم أصروا على موقفهم، وهو ما رد عليه شباب الثورة الذين نجحوا في الانتخابات، بأن أضافوا على اليمين بأن «يعملوا على استكمال مطالب الثورة واحترام دم الشهداء».

وأثناء انعقاد الجلسة، وزع الناشط

الشهداء بمحاكمات عادلة وسريعة وفعالة»، مضيفاً أن «مصر فقدت الكثير من رجالها من أجل الحياة والكرامة والعدالة الاجتماعية، والاستقرار والتنمية، لذا نعلن أننا لن نخون دماء شهدائهم أبداً».

ووعد الكتاتني باقتلاع الفساد من جذوره، وبناء دولة القانون، وإصلاح التعليم وتوفير الرعاية الصحية، وتوفير الحياة الكريمة للمصريين، لافتاً إلى أن هذا لن يحدث إلا بالتوافق والتكامل بين القوى السياسية المختلفة داخل المجلس. وقال إن «القواسم المشتركة بيننا أكثر من نقاط اختلافنا». وأكد أن «مصر تمر بمرحلة تاريخية وتتمثل في العبور من تلك الحقبة المظلمة التي مرت بها من خلال نظام فاسد، فلا بد من أن نرفع المصلحة العليا للوطن وتحقيق مصالح المواطنين، وذلك من خلال أجواء ديمقراطية حقيقية». وأشار إلى أن نواب مجلس الشعب سيتعاونون مع مجلس الشورى لاختيار لجنة لوضع دستور يعبر عن جميع المصريين.

وبدأت جلسة انتخاب أول رئيس للمجلس بعد الثورة، بحالة من الفوضى، استمرت لنصف ساعة تقريباً، بعد طلب أحد المرشحين لمنصب رئيس المجلس، عصام سلطان، إتاحة الفرصة للمرشحين للتعريف بأسباب رغبتهم في الترشح لهذا المنصب، وهو ما رفضه نواب جماعة الإخوان المسلمين معتمدين على الغالبية داخل البرلمان، وبدعوى أن اللائحة الداخلية للمجلس لا تنص على هذا الإجراء. الفوضى سيطرت على القاعة وتعلت الأصوات الراضة

القاهرة - محمد الخولي

مع التثام الجلسة الأولى لمجلس الشعب المصري وانتخاب مرشح جماعة «الإخوان المسلمين» رئيساً له، أعلنت الحكومة المصرية أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم نقل سلطاته التشريعية إلى مجلس الشعب الجديد. وجاء في بيان للحكومة على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، أن «المشير حسين طنطاوي يعلن في رسالة لمجلس الشعب تسليم سلطة التشريع والرقابة للمجلس».

وكان الأمين العام لحزب «الحرية والعدالة» المصري، محمد سعد الكتاتني، قد فاز برئاسة أول برلمان بعد ثورة يناير، بـ 399 صوتاً من أصل 503 أصوات، هم أعضاء المجلس التشريعي، الذي يحتل الإخوان غالبية مقاعده. واستقبل نواب الإخوان الانتخاب بالتصفيق، وحاول أحد الأعضاء الهتاف بـ «الله أكبر ولله الحمد»، الهتاف الأشهر لجماعة الإخوان المسلمين، فمنعه باقي الأعضاء، بمن فيهم أعضاء الإخوان من ذلك.

ويتولى الكتاتني (59 عاماً) منصب الأمين العام لحزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، الذي فاز بنسبة 47 في المئة من مقاعد أول مجلس منتخب من انتخابات حرة تشهدها مصر منذ الثورة.

رئيس المجلس الجديد، بدأ خطابه بالتحديد على أن «الثورة مستمرة حتى تستكمل أهدافها ونقتص لدماء